استقبل نائب الرئيس والمدير العام لشركة أوكسيد نيتال بتروليم

نائب الرئيس يؤكد على استمرار تحقيق الشراكة الاقتصادية بين بلادنا والشركة الأمريكية الاستثمارية

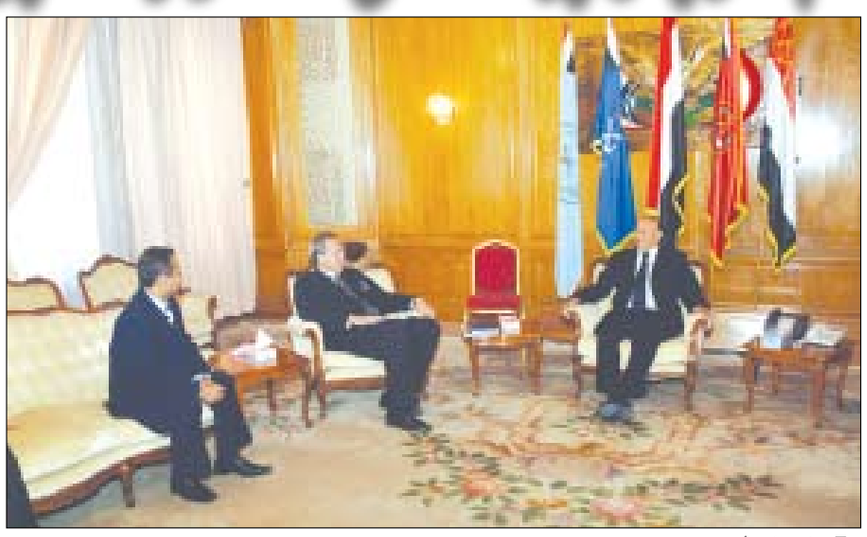

صنعاء /سبأ:

استقبل الاخ عبدربه منصور هادي ، نائب رئيس الجمهورية امس دونالد لبنسكي ، نائب الرئيس والمدير العام لشركة أو كسيد نيتال بتروليم اليمن والعاملة في ميدان الاستثمارات النفطية والغازية باليمن ، بحضور الاخ رياض صالح محمد ، مدير الشؤون الحكومية و بشار اسماعيل ، مدير حماية الأصول.

وجرى خلال اللقاء مناقشة سير النشاطات الاستكشافية وحجم الإنتاج الأولى للشركة ومستوى التطورات في عملها ، حيث قدم رئيس الشركة ايضاحات شاملة حول تلك النشاطات سلباً وإيجاباً ، مؤكداً أن لدى الشركة طموحات كبيرة للمزيد من الاستثمارات في ميدان الإستكشافات النفطية والغازية وبصفة خاصة استكشاف الغاز في منطقة رملة السبعين.

وأوضح مدير الشركة انه يوجد بهذه المنطقة حقل ضخم من الغاز قد يصل الاحتياطي فيه إلى تليريون متر مكعب وبتكلفة استثمارية تناهز خمسمائة مليون دولار، مشيرا إلى اهمية توفير الأجواء والمناخات اللازمة لإنجاح هذا المشروع الاقتصادي والاستثماري العملاق.

وبهذا الصدد اكد الاخ نائب رئيس الجمهورية ، الحرص على ضمان كافة الاجواء اللازمة وتقديم التسهيلات المطلوبة للمضي قدما نحو انجاح هذا المشروع الحيوي الهام والذي يعتبر من المشاريع التي يتم منحها الأولوية والعناية والرعاية الكاملة لتحقيق الشراكة والفوائد الاقتصادية لليمن والشركة الأمريكية الاستثمارية .

باجمال في الاحتفال التكريمي بحصوله على جائزة "أبطال الأرض" لعام 2008م

عملنا تحت قيادة الرئيس بروح الفريق الواحد ومن أجل الوطن الواحد والإنسان

صنعاء/ سبأ:

كرمت وزارة المياه والبيئة أمس مستشار رئيس الجمهورية - رئيس الوزراء الأسبق / عبدالقادر باجمال، لحصوله على جائزة «أبطال الأرض» لعام 2008م من برنامج الأمم المتحدة، تقديراً لما تحقق لليمن خلال توليه رئاسة الحكومة من منجزات في مجال البيئة.

جرى ذلك في الاحتفال الذي نظمته الوزارة وهيئة حماية البيئة بمناسبة اليوم الوطني للبيئة الذي يصادف 20 فبراير من كل عام.

وفي كلمة له بالحفل قال مستشار رئيس الجمهورية : « إنني لست صاحب هذه الجائزة، فقط, لقد كان لي زملاء في الحكومة مابعد 1994م وكنا نعمل من أجل تغيير وجه الحياة في وطننا الحبيب وكلهم شركاء معنا في هذا التكريم وهذه الجائزة.

وأضاف باجمال : «إنني في هذه المناسبة أشعر بفخر كبير أننا جميعا عملنا تحت قيادة فخامة الاخ الرئيس على عبد الله صالح بروح الفريق الواحد ومن أجل الوطن الواحد والانسان اليمني, الذي يثبت يوما بعد يوم أنه قادر على أن يصنع الغد الذي وعد به الرئيس علي عبد الله صالح في برنامجه الانتخابي».

وأكد على دور الجميع في حماية البيئة والارض اليمنية وبما يحقق للجميع حياة صحية وسليمة عامرة بالنماء والجمال وكل ما ينفع الانسان ويحقق له مرتكزات الاستقرار والحياة الهانئة.

وتطرق إلى مجمل الجهود التي بذلت من قبل الدولة والحكومة في مجال الاهتمام بالبيئة وقضاياها وتطويرها, وما أسفر عنها من إستحداث وزارة خاصة بالمياه والبيئة, وهيئة لتنمية الجزر اليمنية، وكذا ما تم تنفيذه من مشاريع حيوية في مجال رعاية وتنمية البيئة وفي مقدمتها, إعلان جزيرة سقطرى محمية طبيعية, ومشروع مياه لبعوس وطريق لبعوس, مشروع السائلة بصنعاء القديمة، وغيرها من المشاريع التي إستطاعت الدولة أن تحققتها في الجانب البيئي.

وشدد مستشار رئيس الجمهورية على ضرورة تظافر جهود الجميع للحفاظ على البيئة والحرص على إعادة النظر في السياسات الخاصة بالري وتحديث شبكة الري واستخداماتها والعمل على صون أكبر قدر من المياه وضمان كفاءة أستخدامها.

من جانبه أشار رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة المهندس محمود شديوه إلى أن الاحتفال باليوم الوطني للبيئة هو في الاساس إعلان ببدء الفعاليات البيئية المختلفة في محافظات الجمهورية والتي تشمل أنشطة بيئية متنوعة حسب البيئة المحلية لكل منطقة بما فيها حملات النظافة والتشجير وتنظيف السواحل والشواطئ وأنشطة أندية أنصار البيئة المختلفة في المدارس على مستوى الجمهورية, إلى جانب برامج التوعية البيئية المستمرة والمشاركات الشعبية التي تعزز مشاركة السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

وقال: إن برامج التوعية البيئية المستمرة وأنشطة الحفاظ على الموادر الطبيعية المتجددة تأتي تنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي يولي حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية جل الاهتمام والرعاية».

وتضمنت فقرات الاحتفال بـ «يوم البيئة الوطني السادس» إلقاء قصيدة وفقرات فنية غنائية وإنشادية لزهرات من مدرسة صنعاء الأهلية وأسكتش مسرحي لفرقة الفنان سليمان داود تناولت في مجلمها قضايا وهموم البيئة ودور الفرد والمجتمع في الحفاظ عليها وحمايتها من المهددات.

حضر الفعالية وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي, ووزير الشباب والرياضة حمود عباد, ووكيل وزارة الشئون الاجتماعية صالح على عبد الله, وأمين عام المجلس المحلي بامانة العاصمة أمين جمعان.

اللقاء السنوي لقيادات الطيران المدني يختتم بعدد من التوصيات

لجنة لإنجاز خرائط حرم المطارات والتوسعة المستقبلية

صنعاء/ سبأ:

اكدت توصيات اللقاء السنوي السادس لقيادات الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد على ضرورة ادراج المشروع الراداري ضمن البرنامج الاستثماري للهيئة للعام 2009م القادم على ان يتم اعداد الدراسات المطلوبة لعدد 4 محطات رادارية في موعد اقصاه نهاية يوليو 2008م.

واقر المشاركون في ختام اعمالهم أمس بصنعاء اقامة ورشتي عمل في صنعاء وعدن تختصان بمناقشة مخاطر الطيور على سلامة العمليات الجوية في المطارات وطرق التخفيف منها.. وحددوا مايو القادم لعقد الورشة الاولى بصنعاء والثانية في يوليو القادم بعدن على ان تتولى كل من ادارتي مطاري عدن وتعز التنسيق والتعاون مع المجالس المحلية والجهات المعنية الاخرى في المحافظتين لوضع معالجات وحلول جذرية لمشكلة طيور محمية عدن الطبيعية ومزارع الدواجن المجاورة لمطار تعز وتكثيف عمليات المكافحة واقتراح الحلول المناسبة للمعالجة والرفع بالمتطلبات اللازم توفرها.

كما اقر اللقاء السنوي السادس تشكيل لجنة تتولى انجاز خرائط حرم المطارات والاخذ في الاعتبار التوسعات المستقبلية ومن ثم استكمال اجراءات تسليم الخرائط الى مكاتب الاشغال العامة للالتزام بها عند اصدار تراخيص البناء .

واكدت التوصيات على الزامية التدريب في مجالي اللغة الانجليزية والكمبيوتر لجميع موظفي الهيئة والزام مديري عموم المطارات والمعنيين في الهيئة جدولة تدريب موظفيهم في خطط التدريب السنوية مع مراعاة استيعاب اكبر عدد ممكن من الموظفين وبما لايؤثر على سير العمل.

وشددت التوصيات على ضرورة استكمال اعمال الدراسات والتصاميم لمبنى الركاب وملحقاته بمطار صعدة وتعميم نموذج المبنى على جميع المطارات الداخلية بحيث يتم ادراجها ضمن الخطط المستقبلية للهيئة.

وكان اللقاء قد ناقش على مدى يومين 14 ورقة عمل تضمنت جوانب هامة من الرؤى المستقبلية لعمل الهيئة في ظل التطور الذي يشهده قطاع الطيران والارصاد عالميا، أكدت في مجملها أهمية النهوض بالعمل في الهيئة وقطاعاتها المختلفة من خلال تطوير وتحديث المطارات وكذا تحديث الأنظمة المطبقة في الهيئة سواء كانت فنية اومالية.

إلى ذلك اعتبر رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد حامد احمد فرج في تصريح لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) اللقاء ناجحا بكل المقاييس لما خرج به من مقررات وتوصيات ترجمت حقيقة الشعار المرفوع لهذا العام.. مشيرا الى الرؤى والتصورات التي اثرتها اوراق العمل المقدمة في اللقاء، منها مايتعلق بالسلامة والامن وتطوير المطارات وتحديث الانظمة في الهيئة.. مؤكدا ان مقررات اللقاء ستطبق من خلال اعتماد آلية لمتابعة حثيثة لتنفيذها.

وقال» ان ما ميز هذا اللقاء انه اشمل من اللقاءات السابقة واستوعب كل التوجهات التي تسعى الحكومة الى ترجمتها من خلال فتح الاجواء في كافة المطارات وتوفير المتطلبات اللازمة لتطوير هذه المطارات لتواكب هذه السياسة بهدف تقديم خدمة افضل لجمهور المسافرين».

استمع إلى إيضاحات وزير النفط والمعادن وعدد من الوزراء

البرلمان يصادق على عدد من الاتفاقيات النفطية

صنعاء /سبأ:

صادق مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي على اتفاقية المشاركة في الإنتاج المبرمة بين وزارة النفط والمعادن مع شركة كوريا ناشونال أويل كوربوريش وشركة سامشولي كومبني ليمتد وشركة دايسونج انديستريال كومبني ليمتد و شركة جي . أس . هولدنج كوربوريشن والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز بالقطاع رقم (39) منطقة (دمغوت) محافظة (المهرة) المقدرة مساحته بـ (10864) كم2.

و صادق على اتفاقية المشاركة في الإنتاج المبرمة بين وزارة النفط والمعادن مع شركة أويل شيرش (يمن) ليمتد وشركة كوفبيك (عدن) ليمتد و شركة فوياجرانرجي ليمتد وشركة أدلفي أنرجي ليمتد والمؤسسة اليمنية للنفط والغاز بالقطاع رقم (7) منطقة (البرقاء) محافظة (شبوه) المقدرة مساحته بـ (2950) كم2.

كما صادق مجلس النواب على اتفاقية المشاركة في الإنتاج المبرمة بين وزارة النفط والمعادن مع شركة أويل سيرش (يمن) ليمتد وشركة كوفيك (عدن) ليمتد وشركة فوياجرانرجي ليمتد و شركة أدلفي انرجي ليمتد و المؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز بالقطاع رقم (74) منطقة (قوزه) محافظة (حضرموت) المقدرة مساحته بـ (2950) كم2.

و صادق كذلك على اتفاقية المشاركة في الإنتاج المبرمة بين وزارة النفط والمعادن مع شركة أوكسيدنتال أف يمن (قطاع 75) المحدودة وشركة تي . جي هولدينجز يمن أنك والمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز بالقطاع رقم (75) منطقة (مرخا) محافظتي (مأرب و شبوه) المقدرة مساحته بـ (1050) كم2.

جرى ذلك بعد أن استكمل المجلس مناقشته لتقارير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول هذه الاتفاقيات، وبعد أ ن قدم الأخ/ وزير النفط والمعادن الإيضاحات رداً على استفسارات أعضاء المجلس والتزامه بتوصيات مجلس النواب.

وبعد اجراء عملية التصويت على تلك الاتفاقيات حازت على الاغلبية المطلوبة.

من جهة أخرى وفي إطار ممارسة المجلس لمهامه الرقابية أستمع المجلس الى ايضاح من الأخ/ وزير الدفاع بشأن المعالجات والإجراءات المتخذة لتسوية أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة في القوات المسلحة بعد عام 1994م.. وبهذا الصدد قدر المجلس تقديراً عالياً الجهود المضنية التى بذلها فخامة الأخ الرئيس/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في سبيل معالجة هذه القضية ومن خلال توجيهاته السديدة للحكومة بهذا الشأن.

واقر المجلس في هذا السياق إحالة الكشوف المقدمة من الأخ/ وزير الدفاع الى جانب ما تضمنه تقرير الحكومة المقدم الى المجلس بهذا الخصوص الى لجنة الدفاع والأمن لدراستها مع الجانب الحكومي المختص وتقديم تقرير شامل الى المجلس في جلسة أخرى.

و استمع المجلس في جلسته هذه الى رد ايضاحي من وزير الاشغال العامة والطرق حول السؤال الموجه اليه من المجلس بشأن اسباب عدم مباشرة العمل في الطريق الفرعي (كحلان - الشرف - بنى المهدي - الى وادي عقان) واسباب سحب المقاول للمعدات من طريق أفلح الشام الى مديرية المحرق خيران وأسباب عدم استئناف العمل في الطريق .

حيث بين وزير الاشغال العامة و الطرق أن الفرع المذكور فرع ضمن مشروع حجة - المحابشة -كشر (تعاون دولي) وسيتم مباشرة العمل فيه بعد الانتهاء من الفرع الرئيسي بحسب البرنامج المتفق عليه، اما فيما يتعلق بسحب المعدات من مديرية أفلح الشام الى مديرية المحرق خيران وأسباب عدم استئناف العمل بالطريق، أفاد بأن مشروع المحرق - أفلح الشام تعثر بسبب المقاول حيث لدى المقاول مشاكل تجاه الغير وقد تم توجيه رسالة للمقاول بتكليف مهندس من قبله بغرض المشاركة في أعمال الحصر للمشروع وتصفية المشروع ليتم إنزاله في مناقصة عامة لعدم قدرة المقاول على الاستمرار في التنفيذ .

ورداً على سوال بشأن استكمال الإجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ مشروع طريق شرعب الرونة سوق الحرية من قبل الطرق الريفية رغم أهمية المشروع وخدمته للكثافة السكانية العالية لكل من محافظتي الحديدة وتعز.. بين الأخ/ الوزير أنه تم الحصول على موافقة الجهة الممولة (الصندوق الاجتماعي للانماء الاقتصادي والاجتماعي) وكذا اللجنة العليا للمناقصات وتم إبلاغ المقاول باحضار ضمانة حسن التنفيذ وسيتم التوقيع بعد إحضار الضمانة ، مشيرا الى أن الوزارة ممثلة بمشروع تنمية الطرق الريفية ملتزمة بتنفيذ المشروع نظراً لاهميته بالرغم من طول الإجراءات التى صاحبت ترسية المشروع حيث كان لا بد من التأكد من قدرة المقاول الفنية والمالية والخبرة السابقة لضمان عدم تعثر المقاول، لافتاً الى أن هذه الإجراءات تأتي في إطار حرص الوزارة ممثلة بمشروع تنمية الطرق الريفية في إسناد المشروع لمقاول مؤهل فنياً لديه خبرة سابقة لتنفيذ المشروع.

ورداً على سؤال بشأن المعايير والمواصفات التى يتم بموجبها التعاقد مع المقاولين لضمان استمرار وسلامة الأعمال في الطرقات حيث ان طريق حوث حرض انتهت منها مادة الإسفلت بعد حوالي ثلاث سنوات من انتهاء العمل في المشروع وكذلك الإعمال الإنشائية اصبحت خراباً وجوانب الطريق في المناطق الجبلية مهددة بالسقوط في أي وقت ..

أفاد الأخ/ وزير الأشغال العامة والطرق أنه بالنسبة لمشروع طريق حرض -حوث تم الانتهاء من تنفيذه قبل عشر سنوات تقريباً ومن الطبيعي تخشن في طبقة الإسفلت للمشروع وتنفذ حالياً

أعمال طارئة في المناطق المنهارة بسبب الامطار والسيول، منوهاً ان المعايير التى يتم بموجبها التعاقد مع المقاولين فإن الوزارة تقوم بانزال جميع المشاريع في مناقصة عامة وفقاً للمعايير المعتمدة من اللجنة العليا للمناقصات ووفقاً لمعايير التأهيل الخاصة بالمقاولين.

وبشأن توسيع مدخل صنعاء الكائن في منطقة الأزرقين وحتى مدخل محافظة عمران ... أوضح أن هذا الطريق مثل أي شارع من الشوارع الضيقة داخل أمانة العاصمة وياخذ الطريق المؤدي من صعدة الى العاصمة صنعاء مدة ثلاث ساعات غالباً بينما هذا المدخل حوالي ساعة من الوقت مما يؤدي الى عرقلة السير والحوادث المتكررة .

وبشأن السؤال المتعلق بأسباب قيام المحافظين بالصرف من إيرادات الصناديق في غير الاوجه المخصصة لها بالمخالفة للقوانين النافذة ..بين وزير الإدارة المحلية أن هناك بعض المحافظين ينفقون بعض المبالغ في غير الاغراض المخصصة لها بالمخالفة للقانون كما تظهر ذلك بعض تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن نتائج فحص ومراجعة حسابات صناديق النظافة، غير أن مثل هذه التصرفات تبقي محدودة، وقال : نطلب من الجهاز أن يتخذ الإجراءات القانونية الرادعة تجاه ايه مخالفات تحدث وأن يتم محاسبة كل من يخالف القوانين بهذا الشأن، مشيراً الى أن وزارة الإدارة المحلية تتلقى سنوياً نسخاً من تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الموجهة الى المحافظين المعنيين ونقوم بتوجيه خطابات رسمية الى المحافظين للعمل بموجب توصيات الجهاز وملاحظاته وتنسخ صور من هذه الخطابات للجنة السلطة المحلية بمجلس النواب، لافتاً الى أنه خلال الفترة القادمة وفي إطار التحول الى نظام الحكم المحلي سيتم إعادة النظر بشكل كامل في منظومة السلطة المحلية وسيتم إعادة تنظيم موارد ونفقات النظافة، وسد كافة الثغرات التى تم رصدها خلال السنوات الماضية وستكون هذه الموارد والنفقات تحت الإشراف المباشر لمجالس الحكم المحلي.

ورداً على سؤال بشأن أسباب تعثر المشاريع في محافظة صنعاء سواء المركزية أو المحلية رغم أنها معتمدة في الموازنة.. أفاد الوزير أن هناك نوعين من المشاريع الأول : المشاريع التى تنفذها وتمولها أجهزة مركزية وهي تبرم عقودها مع المقاولين أو الموردين بواسطة الاجهزة المركزية المعنية وفي كثير من الحالات لا تكون لدى السلطات المحلية معلومات عن هذه المشاريع وتكاليفها ومواصفاتها وبالتالي لا تتمكن السلطة المحلية من مراقبة هذا النوع من المشاريع، وفي بعض الحالات قد تتيح الإجهزة المركزية للسلطة المحلية ممارسة بعض الجوانب الرقابية لكن السلطة المحلية تقف عاجزة عن ممارسة هذا الدور بسبب عدم توفر الكوادر الفنية المؤهلة القادرة على التعامل مع المشاريع الكبيرة وذات المواصفات المعقدة.

وقال :أن هذه الاشكالية طرحت على الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء والمحافظين الذي عقد مطلع سبتمبر من العام الماضي، وصدر عن مجلس الوزراء القرار رقم (159) لسنة 2007م بشأن اعداد مشروع قرار بانشاء وحدات فنية في المحافظات للإشراف على المشاريع المنفذة في الوحدات الإدارية من قبل الإجهزة المركزية واجهزة السلطة المحلية".

وكشف أنه تم تشكيل فريق قانوني من وزارة الإدارة المحلية وقطع شوطاً كبيراً في إعداد مشروع قرار سيصدر عن مجلس الوزراء ينظم هذا الموضوع ..لافتاً الى أنه ليس كل المحافظات لديها مشاريع متعثرة .

وأضاف :" أما النوع الثاني والمتمثل بالمشاريع الممولة من موازنة السلطة المحلية والمنفذة محلياً بواسطة وتحت إشراف ورقابة المجالس المحلية، فهذه المشاريع وإن تاخر صرف تكاليفها في سنة ما، يتم صرفها في السنة التالية مباشرة.. مبينا أنه في بعض الحالات تقوم بعض المديريات بالتعاقد على تنفيذ مشاريع تكاليفها تتجاوز مخصصاتها المالية السنوية التى تأتيها من الموارد المالية المحلية والمشتركة وكذا الدعم المركزي وتلك الموارد كما يلعم الجميع موارد قليلة قياساً بحجم الطموحات لدى السلطة المحلية.

وتابع قائلا :" و لكن في كل الأحوال تعمل السلطات المحلية على برمجة هذا النوع من المشاريع وسداد تكاليفها وإن امتد السداد لعدة سنوات ".

وأشار إلى أن الحكومة أعتمدت في الموازنة العامة للدولة لعام 2007م مبلغ خمسة مليارات ريال لمواجهة استكمال المشاريع المتعثرة في كافة المحافظات ووزع هذا المبلغ في حينه على المحافظات والمديريات سواء كان لديها مشاريع متعثرة أم يكن، وكان نصيب محافظة صنعاء من هذا الدعم المركزي هو مبلغ مائتين واحدى عشر مليون وتسعمائة وخمسة وعشرين الف ريال.. لافتا إلى أنه تم تحويل هذا المبلغ ووضعه تحت تصرف الوحدات الإدارية بمحافظة صنعاء على ثلاث دفع خلال عام 2007م والوزارة تتابع حالياً المحافظة لموافاتها بتقرير عن اجراءات صرف المبلغ وتحديد المشاريع التى تم استكمالها وتحديد مواقعها.

وفي رده على السؤال المتعلق بشأن نقل الصلاحيات الى المجالس المحلية بالمديريات ..أفاد وزير الإدارة المحلية أن مهام وصلاحيات المجالس المحلية بالمحافظات والمديريات هي الرقابة والإشراف على أداء الأجهزة التنفيذية المحلية ومساءلة رؤسائها ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم عند الإخلال بواجباتهم.

وقال :" وبالنسبة لنقل الصلاحيات للمجالس المحلية للمديريات ..فان المجالس المحلية للمديريات تمارس صلاحيتها المحددة قانوناً ابتداءً من إقرار الخطط والموازنات المحلية ومراقبة أداء الأجهزة التنفيذية وكل الصلاحيات المخولة لها، لكن ليس كل مجالس المديريات تمارس اختصاصاتها بذات الدرجة على مستوى الجمهورية ".

وأضاف :" وبالنسبة للمجالس المحلية لمديريات محافظة صنعاء فأنها كغيرها من المجالس, مارست صلاحياتها خلال السنوات الماضية لكن صلاحيات تنفيذ البرنامج الاستثماري ظلت في كثير من المحافظات تحت تصرف لجان المناقصات بالمحافظات" .

وأوضح أن هناك بطء في عملية فتح فروع للوزارات والاجهزة الخدمية الأخرى في المديريات وأحياناً عدم توفر الموظفين المؤهلين والذين لديهم الخبرة في إعداد مواصفات المشاريع والإشراف على التنفيذ وكل ذلك أثر على اضطلاع المديريات بتنفيذ برامجها الاستثمارية .. مفيداً بان الجميع في وزارة الإدارة المحلية وتنفيذاً لمبادرة فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية التى أعلنها في 24 سبتمبر من العام الماضي يعكفون على صياغة مشروع قانون الحكم المحلي برؤية جديدة تأخذ في الاعتبار تلافي كافة سلبيات الفترة الماضية وتضمن الاستفادة من الجوانب الإيجابية التى رافقت تطبيق نظام السلطة المحلية .

أما بشأن السؤال المتعلق بعدم صرف قطع الغيار الخاصة بمعدات المجالس المحلية الموجودة حالياً في مخازن الوزارة منذ أعوام.. بين الوزير بأن الوزارة تلقت طلبات خاصة بصرف قطع الغيار لمعدات المجالس المحلية وتقوم بتكليف مهندسين للكشف على تلك المعدات وتحديد قطع الغيار المطلوبة لها ومن خلال ذلك تقوم الوزارة بتحديد قطع الغيار المتوفرة في مخازن الوزارة وغير المتوفرة في المخازن ومن ثم يتم ابلاغ الوحدات الإدارية التى طلبت قطع الغيار بقطع الغيار غير المتوفرة في مخازن الوزارة اذا تطلب الأمر ذلك لغرض توفيرها وفقاً للائحة المنظمة لصرف قطع الغيار وفي بعض الأحيان يتعذر على الوزارة صرف قطع الغيار لأسباب عديدة أهمها : عدم توفير الوحدات والإدارات المعنية لقطع الغيار غير المتوفرة في مخازن الوزارة والتي تطلب الوزارة توفيرها وعدم توفير الوحدات الإدارية لنفقات إصلاح المعدات وتشغيلها في مرحلة الصيانة.أما بالنسبة للوحدات الإدارية التي تقوم بتوفير قطع الغيار غير المتوفرة في مخازن الوزارة بالإضافة إلى نفقات التشغيل أفاد أنه يتم صرف قطع الغيار لها وفقاً للائحة .

أما وزير النقل ورداً على سؤال بشأن حجم أسطول الخطوط الجوية اليمنية أن أسطول الخطوط الجوية اليمنية يتكون من : 2 طائرات طراز إيرباص 330 ، و4 طائرات طراز إيرباص 310 ، و4 طائرات طراز بوينج 738 وبإجمالي 10 طائرات منها ست طائرات حجم كبير وأربع طائرات حجم متوسط تغطي شبكة الخطوط الجوية اليمنية (29 محطة خارجية + 8 محطات داخلية) -(3) ملك والباقي إيجار.

- الجديد إيرباص (350) عشر طائرات تستلم في (2013 م - 2015م) .

وبشأن حجم الأرباح التي حققته الشركة خلال الأعوام (2004م ، 2005م ، 2006م) أوضح الوزير أن إجمالي مصاريف التشغيل في 2004م هو أربعة وثلاثون مليار وأربعمائة وسبعة وأربعون مليونا وثلاثمائة وأثنى عشر ألف ريال، ومجمل خسارة التشغيل هو(-) أثنين مليار وخمسمائة وتسعة وتسعون مليون وأربعمائة وثلاثة وخمسون ألف ريال وبلغ دعم الدولة لبعض الخطوط الداخلية (سقطرى ، الغيظة) ثلاثمائة وواحد مليون وثلاثمائة وثمانية وتسعون ألف ريال، وصافي الربح (خسارة) العام قبل الضرائب (+) اثنان وتسعون مليون ومائة وسبعة وأربعون ألف ريال .

أما في 2005م ثلاثة وأربعون مليار ومائة واثنان وسبعون مليون وثمانمائة وأربعة وسبعون ألف ريال ومجمل خسارة التشغيل (-) ثلاثة مليار وخمسمائة واثنان وعشرون مليون وسبعمائة وخمسة وتسعون ألف ريال ودعم الدولة لبعض الخطوط الداخلية (سقطرى ، الغيظة) ثلاثمائة وواحد مليون وثلاثمائة وثمانية وتسعون ألف ريال وصافي الربح (الخسارة) للعام قبل الضرائب (-) اثنان مليار ومائة وثمانية وعشرون مليون ومائة وتسعة وأربعون ألف ريال.

وفي 2006م سبعة وأربعون مليار وخمسمائة وستة وأربعة مليون وسبعمائة واثنان وثلاثون ألف ريال ومجمل خسارة التشغيل هو (-) خمسة مليار وأربعمائة وستة وأربعون مليون وتسعمائة وخمسة وتسعون ألف ريال ودعم الدولة لبعض الخطوط الداخلية (سقطرى ، الغيظة) ثلاثمائة وواحد مليون وثلاثمائة وثمانية وتسعون ألف ريال وصافي الربح (خسارة) للعام قبل الضرائب هو (-) أربعمائة وستون مليون ومائة وخمسة وخمسون ألف ريال .

مفيداً أن هناك ربح بسيط عام 2004م وخسارة في عام 2005م تصل إلى أكثر من أثنين مليار ريال وخسارة في عام 2006م لكنها أقل بكثير من خسارة عام 2005م بحيث وصلت لحوالي أربعمائة وستون مليون ريال، وأسباب الخسارة في 2005م هو أرتفاع أسعار وقود الطائرات بعد أن كان مدعوماً، وارتفاع وفائض القوى العاملة فحالياً لكل طائرة حوالي (350) موظف بينما حسب المعايير السليمة لشركات الطيران المفترض أن لكل طائرة (40) موظف فقط ، وأسباب إنخفاض الخسارة عام 2006م هو أنه تم إعادة تقييم الوضع الإداري والهيكلي عبر شركة دولية متخصصة وتم بناءً على توصيات الشركة الدولية المتخصصة تنفيذ عدد من التعديلات بالنسبة لـ تنفيذ خطط جديدة للتشغيل وإلغاء بعض التشغيل الخارجي غير المجدي مع تخفيض بعض الرحلات الداخلية و تغيير طراز بعض الطائرات وأفاد أن هناك أرباح في عام 2007م وسوف تظهر حال إنتهاء المحاسب القانوني للشركة من المراجعة .

وحول حصة الدولة من هذه الأرباح أفاد الأخ الوزير أنه في حالة وجود أرباح كما كان عام 2003م و2004م مثلاً فإن نسبة (51٪) من حصة اليمن توزع وفقاً لأحكام القانون بحيث يتم خصم (35٪) لصالح مصلحة الضرائب ثم يتم تحويل (65٪) من الأرباح لوزارة المالية ويتبقى للشركة الاحتياطات القانونية المنصوص عليها في القانون.

وفيما يخص حجم نشاط الخطوط الجوية اليمنية للأعوام (2004م ، 2005م ، 2006م) أوضح وزير النقل أن حجم نشاط الخطوط الجوية اليمنية للعام 2004م حمولة الركاب (967.788) راكب وحمولة الشحن بالكيلو جرام (15.157.489) كجم وحمولة العفش الزائد (1.094.335) وحمولة البريد(263.635) وبإجمالي (الشحن + العفش+ البريد) بالكليو جرام (16.515.459) كجم.

وفي عام 2005م حمولة الركاب (1.218.845) راكب وحمولة الشحن بالكيلو جرام (16.117.000) كجم وحمولة العفش الزائد (1.666.000) كجم وحمولة البريد (213.000) وبإجمالي (الشحن + العفش+البريد) بالكليو جرام (17.996.000).

وفي عام 2006م حمولة الركاب (1.162.726)

راكب وحمولة الشحن بالكيلو جرام (17.999.000) كجم وحمولة العفش الزائد (1.061.000) كجم وحمولة البريد (199.000) كجم وبإجمالي (الشحن + العفش+ البريد) بالكليو جرام (19.259.000) كجم .

ورداً على سؤال بشأن حصر معظم رحلات اليمنية الخارجية عبر مطار صنعاء الدولي على الرغم من وجود خمسة مطارات دولية أخرى أفاد الوزير أن جميع شركات الطيران العربية والأجنبية تنطلق من مطار واحد إلى المحطات الخارجية وتربط المدن الداخلية برحلاتها المحلية، ولكن اليمنية تستثني من هذه الشركات وتشغل رحلاتها الدولية عبر العاصمة الاقتصادية (عدن) لبعض خطوطها التي يوجد فيها حركة تغطي نفقات التشغيل مثل خط (الهند والقاهرة والسعودية وبعض دول الخليج) وكذلك يتم التشغيل من مطار الريان إلى (السعودية ودبي وأبو ظبي) .

أما وزير الشباب والرياضة ورداً على سؤال بشأن حجم المنحة المقدمة من قبل الحكومة اليابانية لدعم مجال الطب الرياضي في بلادنا قال : منحة تخفيف أعباء الديون (دي ار جي) لعام 2000م مبلغ التمويل (41.100.000) ين ياباني (واحد وأربعون مليون ومائة ألف ين ياباني) .

-الإستخدام : تجهيز مركز الطب الرياضي بأمانة العاصمة (المرحلة الأولى) - سنة الافتتاح : يناير 2000م .

- عدد الأجهزة والمعدات : (43) .

- نوعية الأجهزة : أجهزة طبية (15) . أجهزة علاج طبيعي ومعدات رياضية وتأهيلية (28) .

أما المنحة ليابانية الثانية : منحة تخفيف أعباء الديون (دي ار جي) للعام 2001م .

- المبلغ (1.000.000) دولار أمريكي (مليون دولار أمريكي) .

- الاستخدام : -1تجهيز مركز الطب الرياضي بأمانة العاصمة (المرحلة الثانية) .

-2تجهيز ثلاثة فروع في كل من عدن، تعز، حضرموت(المرحلة الأولى) .

أ-أمانة العاصمة (مركز الطب الرياضي صنعاء): - عدد الأجهزة والمعدات (96) .

-نوعية الأجهزة : - أجهزة طبية (7) .

- أجهزة علاج طبيعي ومعدات رياضية وتأهيلية (54) .

- مختبرات (6) .

- مولد كهربائي (1) .

- سيارة إسعاف (1) .

- سيارة نقل (1) .

- أسنان (1) .

- أخرى (25) .

- قطع غيار ومستهلكات (مجموعة من قطع الغيار والمستهلكات) .

محافظة عدن (مركز الطب الرياضي فرع عدن) : - عدد الأجهزة والمعدات (45) .

- نوعية الأجهزة : - أجهزة طبية (12).

- أجهزة علاج طبيعي ومعدات رياضية وتأهيلية (32) .

- سيارة إسعاف (1) .

ب- محافظة تعز (مركز الطب الرياضي فرع تعز) - عدد الأجهزة والمعدات (44) .

- نوعية الأجهزة : - أجهزة طبية (12) .

- أجهزة علاج طبيعي ومعدات رياضية وتأهيلية (32) .

ج- محافظة حضرموت (مركز الطب الرياضي فرع حضرموت) : - عدد الأجهزة والمعدات (45) .

- نوعية الأجهزة : - أجهزة طبية (12) .

- أجهزة علاج طبيعي ومعدات رياضية وتأهيلية (32) .

- سيارة نقل (1) .

هذا وقد عقب عدد من اعضاء المجلس الذين تقدمو باسئلة واستفسارات استيضاحية على الردود المقدمة من الأخوة الوزراء. فيما عبر المجلس عن تقديره لتجاوب الأخوة الوزراء في الرد على استفسارات الأخوة أعضاء المجلس وأقر إحالة الإجابات والتعقيبات التى تستدعي المتابعة الى اللجان المعنية كل وفقاً لاختصاصها في الجانب الرقابي.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة الأخوة: الدكتور عدنان عمر الجفري - وزير شؤون مجلسي النواب والشورى وعدد من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة .

مجلس «نواب» !

فيصل الصوفي

مجلس النواب الحالي ليس أضعف من أي مجلس سابق ، وإلى جانب هذه الميزة التي تجري مجرى القاعدة اليمنية "يتبع ماقبله"! يعد المجلس في ولايته التي بدأت في ابريل 2003م أكثر المجالس فوضوية.. وقد سجلت في هذا الجانب عدة مظاهر من بينها أن معظم جلسات المجلس تعقد بحضور ثلث الأعضاء وتغيب الثلثين، بعذر وبدون عذر وهناك عضو واحد على الأقل حضر إلى المجلس مرة واحدة وذلك عندما أدى القسم بعد انتخابه عام 2003م ولم يحضر إلى الآن أي جلسة ومع ذلك يحسب ضمن الغائبين بعذر!

ومن مظاهر ه